الأمـم المتحـدة
S/PV.5579

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٧٩**

الأربعاء، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد النصر	(قطر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لبلينسكي
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيد تشافيـز
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيد كريستنسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جونوا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد كاوا كامي
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

06-64479 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد محمد (الصومال) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/940، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته جمهورية تترانيا المتحدة، وغانا، والكونغو، والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بيرو، جمهورية تترانيا المتحدة، الدانمرك، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الرئيس: نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشترك في تقديم هذا القرار بشأن الصومال مع زملائنا الأفارقة في مجلس الأمن.

إن الحالة الأمنية في الصومال تتفاقم، والتوترات آخذة في التصاعد، مما يثير قلق الولايات المتحدة البالغ. فنحن، على غرار العديد من الدول الأعضاء الأخرى، نشعر بالقلق إزاء احتمالات نشوب صراع إقليمي على نطاق أوسع. غير أن الولايات المتحدة تعتبر أن نشر قوة إقليمية في الصومال عنصر هام لمنع نشوب الصراع.

والولايات المتحدة ملتزمة، من خلال فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، بالعمل مع شركائنا الدوليين لتشجيع الحوار بين الأطراف الصومالية. وعلى الرغم من هذه الجهود، وإعلان الخرطوم الذي تم التوصل إليه في ٢٢ حزيران/يونيه بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية، فإن الحالة لم تتحسن.

وعلى الرغم من انتهاك كلا الطرفين لأحكام إعلان الخرطوم، فإن اتحاد المحاكم الإسلامية فعل ذلك من خلال توسيع نطاق أعماله العسكرية بشكل فعلي. وقد سعى إلى

مواصلة زعزعة استقرار منطقة القرن الأفريقي من خلال أطماع توسعية في مناطق دول الجوار التي يسكنها الصوماليون، ودعم الجماعات المتمردة في إثيوبيا.

وقد اشتركت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي في تقديم اقتراح يرمي إلى المساعدة على استعادة الاستقرار في الصومال من خلال نشر بعثة للأمن والتدريب والحماية. والهدف الرئيسي لذلك الانتشار هو الإسهام في تثبيت استقرار الصومال من خلال توفير الأمن في بايدوا، وتوفير الحماية والتدريب للمؤسسات الاتحادية الانتقالية، وعدم القيام بأعمال هجومية ضد اتحاد المحاكم الإسلامية.

والولايات المتحدة تعتقد اعتقادا قويا بضرورة استناد أي حل مستدام في الصومال إلى حوار ذي مصداقية بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية و اتحاد المحاكم الإسلامية، وسنظل نعمل مع شركائنا الأفارقة وغيرهم لتحقيق ذلك الهدف. غير أن مواصلة اتحاد المحاكم الإسلامية لأعماله العسكرية التوسعية لم يمكن من تشجيع الحوار، بل أوجد الحاجة إلى نشر قوة إقليمية لتثبيت استقرار الحالة داخل الصومال.

وتؤيد الولايات المتحدة ذلك الاقتراح الإقليمي وترى أن نشر بعثة دعم السلام في الصومال التابعة للهيئة الحكومية الدولية عنصر حاسم للمساعدة على استئناف حوار ذي مصداقية بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية. وسيسهم ذلك أيضا في إيجاد الظروف المؤاتية لفض الاشتباك بين الفصائل التابعة لإثيوبيا وإريتريا في الصومال.

غير أن نشر بعثة دعم السلام في الصومال التابعة للهيئة الحكومية الدولية لا يمثل سوى واحد من العناصر الحاسمة لما يجب أن يكون خطة شاملة للتوصل إلى سلام دائم في الصومال. فالتوصل إلى تسوية سياسية أمر ضروري، ولابد من استئناف الحوار لتحقيق ذلك. وتتمثل الخطوة المقبلة صوب حل طويل الأمد في وضع بروتوكول أمني، يشمل وقفا لإطلاق النار يمكن التحقق منه، وفضا للاشتباك العسكري. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة لحث الطرفين على العودة إلى الحوار.

وترحب الولايات المتحدة بتوصيات فريق الرصد المعني بالصومال التابع للأمم المتحدة بشأن سبل تعزيز حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على الصومال وتحسين فعاليته.

وسوف نستمر في العمل مع شركائنا في مجلس الأمن بشأن هذه المسائل وكثير غيرها ونحن نبحث عن حل للأزمة الصومالية.

السيد إيكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أرحب باعتماد مجلس الأمن اليوم لهذا القرار الذي يدعم الجهود المستمرة منذ بعض الوقت من قِبل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) من أجل إعادة السلام إلى الصومال. ومنذ سنوات، يشعر ذلك البلد بأن المجتمع الدولي قد تخلى عنه. وفي الأسبوع الماضي، وفي أبوجا، طلب رئيس وزراء الصومال من نظرائه من الزعماء الأفارقة أن يبذلوا كل جهد ممكن لضمان أن يعتمد المجلس مشروع القرار الذي كنا بصدد التفاوض بشأنه في نيويورك آنذاك.

وإنني أرحب بكون المجلس قد اعتمد هذا النص بالإجماع. وبصفة خاصة، أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الذي انضم إلى البلدان الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس في تقديم ذلك النص الذي يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لأفريقيا.

وباعتماد هذا النص، سيكون بمقدور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن تنشر قوة للتدريب والحماية كان

الغرض منها، وما زال، هو استعادة السلام في الصومال، والمساعدة في الحوار بين الأطراف كافة، ودعم الالتزامات المتعهد بها بالفعل، ولا سيما في إطار محادثات الخرطوم. وكما يعرف الجميع، فإن الاتحاد الأفريقي يعترف بالمؤسسات الاتحادية الانتقالية، بيد أنه يشجع الحوار بين تلك المؤسسات واتحاد المحاكم الإسلامية.

أخيراً، ندعو جميع الدول، ولاسيما البلدان المجاورة، إلى احترام هذا القرار بشكل صارم. وفي هذا الصدد، يشكل التقيد بالحظر المفروض على الأسلحة دليلاً هاماً على التزامها باستعادة السلام في الصومال.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ونحن، أيضاً، نود أن نشكر الولايات المتحدة على الانضمام إلينا في تقديم هذا القرار والإسهام في دعمه.

إنه ليس قراراً كاملاً. ولا يوفر كل الردود للتحديات التي تواجهها الصومال. ومع ذلك، فهو خطوة في الاتجاه الصحيح – خطوة كان علينا أن نتخذها. وهذا القرار يشجع جميع الأطراف الصومالية على العمل معاً من أجل إعادة السلام والأمن في الصومال. وهذا هو ما كان يجب أن يحدث. وعلاوة على ذلك، يستجيب القرار، إلى حد ما، للشواغل التي أثارتها إيغاد والاتحاد الأفريقي.

ومن الواضح أن إيغاد والاتحاد الأفريقي سيحتاجان إلى استمرار الدعم، لا من المجلس فحسب، بل ومن المجتمع الدولي برمته، من أجل مؤازرة الصومال في خطواته على هذا الطريق الشاق إلى السلام والاستقرار. ويسعدنا تأييد القرار ونشكر المجلس لاعتماده.

الرئيس: سأدلي ببيان الآن بصفتي الوطنية تعليلاً للتصويت.

صوتت دولة قطر لصالح القرار إيماناً منا بضرورة احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه. وأكدنا في المشاورات بشأن مشروع القرار استعدادنا لاتخاذ أي إجراء ما دام أنه يسهم بصدق في تخفيف حدة الأزمة في الصومال.

ولهذا أكدنا، ونؤكد، على ضرورة التعامل مع الوضع في الصومال بحذر، وبدون تسرع أو أحكام مسبقة، بحيث يبقى الهدف الأساسي لنا هو إحلال السلام والاستقرار في الصومال، وترسيخ حكم وطني تشاركي شامل.

وكان دعمنا للقرار نابعاً من فهمنا أنه يرمي إلى دفع جميع الأطراف الصومالية للتوصل إلى تسوية سياسية سلمية من خلال الحوار الشامل للجميع، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المنشود. ومن الأهمية بمكان، لكي لا يكون لهذا القرار مفعول عكسي، ألا يُفهم منه أنه موجه ضد طرف لحساب طرف آخر، وأن يراعى ذلك عند تطبيقه.

أستأنف مهامي الآن كرئيس للمجلس.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيُبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.